منشور بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشر

(2017 – 2002)

المنتدى البرلماني
للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS

إن المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو المنظمة الدولية الوحيدة المخصصة لنوّاب البرلمانات من كل الأطياف الحزبية والتي تركز على الحد ومنع العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن هدفنا العام هو الإسهام في تحقيق مجتمعات أكثر سلمًا وتطورًا من خلال العمل البرلماني ضد العنف المسلح من أجل زيادة الأمن البشري.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال:

المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
Hammarby Fabriksväg 23
SE-120 30 Stockholm
السويد

Tel / Fax +46 8 653 25 43
secretariat@parlforum.com
الفيسبوك: @ ParlForumSalw | Twitter: @ PFSALW
www.parliamentaryforum.org

***نشرة الذكرى السنوية الخامسة عشرة*، 2018**

أعدّ المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هذا المنشور. وقدم المؤلفون المذكورون في المنشور بعض الصور الفوتوغرافية من باب المجاملة، وقد أخذنا بعضها من المصادر العامة ومخزون الصور الفوتوغرافية للمنتدى.

المنتدى البرلماني الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة 2018 - جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-91-87409-06-6

إن الآراء التي يذكرها هذا التقرير هي آراء المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا تمثل بالضرورة آراء المانحين. ولا تعتبر المسميات المستخدمة في هذا التقرير أو طريقة عرض المادة في هذا المنشور انعكاسًا لموقف المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من: 1) المركز القانوني لأي دولة أو إقليم أو منطقة أو سلطاتها أو جماعاتها المسلحة أو 2) أي شيء يتعلق برسم حدودها أو تحديد تخومها.

المحتويات

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال: i

***نشرة الذكرى السنوية الخامسة عشرة*، 2018** i

ISBN: 978-91-87409-06-6 i

المختصرات iii

المؤلفون المساهمون iv

سعادة خوسيه فيغيروا أغيلار (نيكاراغوا) iv

مقدمة 1

مؤسسة المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة 2

الإنجازات الرئيسية 4

الفصل الأول - أهمية العمل البرلماني 6

الفصل 2 - التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل بناء السلام 10

الفصل 3 - أطر وأدوات السياسة العامة لمنع العنف المسلح والحد منه 16

الفصل الرابع — التطلع إلى الأمام 20

شكر وتقدير 21

قائمة المراجع 23

المختصرات

AMANI	المنتدى البرلماني المعني بالسلام في منطقة البحيرات الكبرى
ATT	معاهدة تجارة الأسلحة
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي
MP	نائب في البرلمان
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SALW	للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
SweFOR	الزمالة السويدية للمصالحة
المنتدى	المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
UN	الأمم المتحدة
UNPoA	برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

المؤلفون المساهمون

سعادة خوسيه فيغيروا أغيلار (نيكاراغوا)
سعادة خوسيه فيغيروا نائب في البرلمان في نيكاراغوا. وهو عضو في مجلس المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منذ عام 2014، وعمل نائبًا للرئيس في الفترة 2004-2007. في عام 2006، انتخب أمينا ثالثًا لمجلس إدارة الجمعية الوطنية لنيكاراغوا. وعمل نائبًا لرئيس لجنة الإنتاج والاقتصاد والمالية والميزانية، وهو حاليًا نائب رئيس لجنة التحديث. وهو أيضًا رئيس لجنة الأعمال التنافسية والمنافسة في الاتحاد البرلماني الدولي وعضو اللجنة الإقليمية للأمن في منتدى رؤساء أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد بافور آموا (غانا)
السيد بافور آموا عضو ناشط في شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة منذ سنوات طويلة وهو حاليًا رئيس المجلس الاستشاري الدولي التابع لها. وهو أيضًا الرئيس السابق لمنتدى أفريقيا المتعلق بالأسلحة الصغيرة وكذلك الرئيس السابق لشبكة عمل غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة وكذلك عضو سابق في برنامج مكافحة الأسلحة الصغيرة الذي تضطلع به اللجنة التوجيهية للجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) ويعمل السيد آموا حاليًا عضوًا في مجلس لجنة غانا الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة.

سعادة بول بيجين (السويد))
سعادة بول بيجر شغل منصب ممثل للسويد في معاهدة تجارة الأسلحة، مرة بصفته كبير المفاوضين من السويد ومرة ثانية كمسؤول عن مصادقة الدولة على المعاهدة وعن متابعة العملية. وقد كان قبل ذلك سفير السويد في بلغاريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما كان مستشارًا خاصًا للحكومة السويدية بشأن مسائل شبه الجزيرة الكورية. وفي الآونة الأخيرة، في عام 2016، انتخب رئيسًا لفريق الخبراء الحكوميين المعين لمراجعة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

سعادة الدكتور رافاييل شيغيني (تنزانيا))
سعادة الدكتور رافاييل شيغيني نائب في البرلمان في الجمعية الوطنية لتنزانيا وعضو في مجلس إدارة المنتدى منذ عام 2016. عمل في عدة مناصب من بينها الأمين العام ومن ثم رئيس منتدى برلمانيي منطقة البحيرات الكبرى للسلام وممثل فرع شرق إفريقيا في شبكة البنك الدولي البرلمانية ورئيس مشارك في مجلس الشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي وعضو في مبادرة القوى المتوسطة وفي اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية والأمن وعضو في شبكة البرلمانيين من أجل العمل العالمي

السيدة ماريا بيا ديفوتو (الأرجنتين))
السيدة ماريا بيا ديفوتو مديرة المنظمة الأرجنتينية Asociación Para Política Públicas وهي متخصصة في مسائل الأمن الدولي وعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة والنوع الاجتماعي. وانتخبت في مجلس المنتدى ممثلة للمجتمع المدني في عام 2016. والسيدة ديفوتو عضو مؤسس لشبكة نزع السلاح الأرجنتينية وتحالف أمريكا اللاتينية لمنع العنف المسلح ومنسقة في شبكة الأمن البشري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهي أيضًا عضو في اللجنة التوجيهية لمراقبة الأسلحة ومجلس إدارة الحملة الدولية لحظر الألغام البرية /الذخائر العنقودية والحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية.

سعادة ماركو دوريشيتش (صربيا))

سعادة ماركو دوريسيتش نائب في البرلمان في صربيا. انتخب للمرة الأولى عام 2001 وعضو في المنتدى منذ عام 2014. ويرأس حاليًا المجموعة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي، وكذلك نائب رئيس لجنة الدفاع والشؤون الداخلية وعضو في لجنة حقوق الطفل. سعادة وكان دوريسيتش سابقًا رئيسًا لوفد الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

سعادة كارين إنستروم (السويد)
سعادة كارين إنستروم نائب في البرلمان في السويد تمثل الحزب المعتدل، انتخبت لأول مرة في عام 1998. وهي واحدة من المؤسسين المشاركين للمنتدى وانتخبت عضوًا في مجلس الإدارة للسنوات 2006-2008. سعادة إنستروم تشغل حاليًا منصب نائب رئيس الوفد البرلماني السويدي لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي وعضو في لجنة شؤون الاتحاد الأوروبي. عُينت كذلك وزيرةً للدفاع للسنوات 2012-2014، وشغلت منصب رئيس ونائب لرئيس اللجنة البرلمانية السويدية للشؤون الخارجية، وعضوًا سابقًا في لجنة الدفاع.

سعادة فنسنت دي بول إماه إتوندي (الكاميرون)
سعادة فنسنت دي بول إماه إتوندي نائب في البرلمان في الكاميرون، وانتخب ممثلًا في مجلس إدارة المنتدى في عام 2016. وهو عضو سابق في لجنة الدفاع والأمن الوطني. خلال فترة ولايته الثانية في البرلمان، أصبح أمينًا للمجموعة البرلمانية للجمعية الوطنية وعضوًا في لجنة القانون الدستوري وحقوق الإنسان والحريات والعدل والتشريعات والتنظيم والإدارة ورئيسًا لشبكة البرلمانيين لمكافحة سوء التغذية والأمين العام للشبكة البرلمانية لتعزيز الإجراءات والسياسات المتعلقة بالشباب والأطفال.

السيدة كارين أولوفسون (السويد)
شغلت السيدة كارين أولوفسون منصب الأمين العام للمنتدى منذ عام 2015. وقبل انضمامها إلى المنتدى، شغلت عدة مناصب داخل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك مستشارة السياسات في مجال الأمن البشري وسكرتيرة أولى وموظف مسؤول عن السلام والأمن في سفارة السويد في كولومبيا وسكرتيرة ثانية وموظف مسؤول عن شؤون وحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في سفارة السويد في غواتيمالا. ومن بين المهام الأخرى، عملت أيضًا في زمالة المصالحة السويدية في مناصب مختلفة، وهي المنظمة التي لعبت دورًا أساسيًا في تأسيس المنتدى.

سعادة الدكتورة سحر القواسمي (فلسطين)
سعادة الدكتورة سحر القواسمي عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني منذ كانون الثاني 2006، وهي عضو مجلس إدارة المنتدى منذ عام 2014. كما أنها عضو في كتلة فتح البرلمانية واللجنة السياسية ولجنة الشؤون الاجتماعية والصحة واللجنة الاقتصادية. شغلت من بين أنشطتها الاجتماعية والسياسية ما يلي: رئيسة المركز النسائي للمساعدة والمشورة القانونية ونائبة رئيس منتدى البرلمان العربي للسكان والتنمية وأمين صندوق مجلس ائتلاف البرلمانيات من البلدان العربية لمكافحة العنف ضد المرأة وعضو المجلس الاستشاري لمجلس إدارة الأكاديمية الفلسطينية للدراسات الأمنية في جامعة الاستقلال.

سعادة ديزي تورني (أوروغواي)
شغلت سعادة ديزي تورني منصب نائب في البرلمان في أوروغواي منذ عام 1995 وأصبحت عضوًا في المنتدى في عام 2006. وفي عام 2016، انتخبت رئيسة للمنتدى للمرة الثانية. كما أنّ سعادة تورني شغلت منصب وزير الداخلية للفترة 2007-2010 وكانت أول امرأة تُعيَّن في هذا المنصب في أوروغواي. وشغلت مناصب عدة من بينها عضو في لجنة السكان والتنمية والإدماج وفي مجموعة المرأة

الأوروغوية ثنائية المجلس. وعلاوة على ذلك، شغلت سعادة تورني منصب أمين اللجنة وعضوًا في مجلس برلمان أمريكا اللاتينية وهي حاليًا عضو في مجلسه الاستشاري. من بين القضايا ذات الأولوية بالنسبة لها هي النوع الاجتماعي والأمن العام والأطفال والتعليم.

سعادة إيفا والدر (السويد)

شغلت إيفا والدر منصب سفيرة السويد لدى سنغافورة للأعوام 1998-2001 وفنلندا في الفترة 2006-2008. وكانت المديرة العامة للسياسة التجارية في وزارة الخارجية السويدية قبل تعيينها سفيرة لشؤون نزع السلاح في عام 2016. وفي دورها الجديد، تمثل سعادة السفيرة والدر السويد في عمليات التفاوض الدولية في إطار جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

سعادة ماريا أندرسون ويلنر (السويد)

سعادة ماريا أندرسون ويلنر باشرت عملها في السياسة منذ عام 2006 وأصبحت عضوًا في البرلمان السويدي عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي في عام 2014. كما انتُخبت سعادة أندرسون ويلنر نائبًا لرئيس المنتدى في عام 2016. شغلت ويلنر عدة مناصب حيث تعمل حاليًا كعضو في اللجنة البرلمانية السويدية للشؤون الخارجية وكانت عضوا في الوفد البرلماني السويدي لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

السيد كريستر وينباك (السويد)

السيد كريستير وينباك نائب سابق في البرلمان السويدي وأحد المؤسسين المشاركين للمنتدى. أصبح عضوًا في المنتدى عام 2004، وانتُخِب عضوًا في مجلس الإدارة في عام 2007. يعمل حاليًا كعضو في لجنة الانتخابات التابعة للمنتدى وقائد مجموعة على مستوى البلديات في حزبه. يعمل بدأب على قضايا الحد من العنف المسلح ومنعه على مر السنين. وفي إطار دوره كنائب برلماني؛ عمل عضوًا في لجنة الشؤون الخارجية وشارك في قضايا تتعلق بأمريكا اللاتينية. وكان رئيس الرابطات البرلمانية لأمريكا اللاتينية وكذلك الرابطات المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيدة إيفا زيتربرغ (السويد)

إن السيدة إيفا زيتربرغ نائب برلماني سابق وأحد مؤسسي المنتدى. شغلت منصب نائب في البرلمان في السويد في الفترة 1991-2002، وكانت نائبة رئيس البرلمان السويدي فضلًا عن كونها عضو في لجنة الشؤون الخارجية والوفد البرلماني السويدي لدى الاتحاد البرلماني الدولي. وفي عام 2003، أصبحت سفيرة السويد لدى نيكاراغوا، ثم عُيّنت بعد ذلك كسفيرة السويد في شيلي وبيرو 2009-2014.

مقدمة

سعادة ديزي تورني - عضو مجلس الشيوخ ورئيس المنتدى

السيد كريستير وينباك - نائب برلماني سابق ونائب الرئيس السابق والمؤسس المشارك للمنتدى

لقد انقضى 15 عامًا منذ أن اجتمعت مجموعة من البرلمانيين من أمريكا الوسطى وإسبانيا والسويد، بدعم من منظمة «زمالة المصالحة السويدية» في مدريد بهدف دعم الجهود التشريعية الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومساعدة البرلمانيين في تنفيذ الصكوك الدولية. تبلورت هذه الفكرة لتصبح ما نعرفه اليوم باسم "المنتدى" وهو موجود في أكثر من 80 دولة ويضم أكثر من 200 عضو من أطياف سياسية وحزبية مختلفة.

لقد وفر المنتدى، منذ تأسيسه عام 2002 منبرًا بالغ الأهمية للبرلمانيين لجمع وتبادل الأفكار وبناء القدرات البرلمانية واقتراح السياسات وإيجاد أرضية مشتركة لمنع العنف المسلح والحد منه. وخلال هذه السنوات، قدم المنتدى الدعم للبرلمانيين من شتى الأطياف السياسية سيّما الذين يواجهون تحديات في سياقاتهم حيث زوّدهم بأدوات سياساتية أساسية وبالمعارف وبالصلات بشبكات سياسية قائمة تدعم الجهود الرامية إلى التصدي للانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد أصبح أعضاء المنتدى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وأوروبا قوة دافعة في برلماناتهم، إذ يشجعون التشريعات الوطنية المسؤولة ويسهمون في اعتماد وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وخطة عام 2030. يدعو المنتدى الأعضاء إلى نشر التوعية في كل من البرلمان وبين دوائرهم الانتخابية، فضلًا عن مساءلة حكوماتهم عن السياسات المنفذة بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أعطى المنتدى أولوية بنيوية ومواضيعية - من خلال أعضائه - للمساواة الجنسية في العمل البرلماني وتحديدًا بإشراك النساء كصانعات للقرار في قضايا السلام والأمن. ومنذ تأسيسه في

عام 2002، نشر المنتدى منشورات وسياسات متخصصة متنوعة بشأن المرأة والسلام والأمن وأقر مجلسه خطة استراتيجية يشكل فيها تعزيز المساواة بين الجنسين وتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 أولوية. وأخيرًا، فقد ترأست المرأة المنتدى لمدة تسعة أعوام من أصل خمسة عشر عامًا. كما يؤيد المنتدى أيضًا اتباع نهج يقوم على تعدد أصحاب المصلحة ويشجع على إجراء حوار أوسع مع ممثلي المجتمع المدني والحكومة، مما يؤدي أيضًا إلى إدماج المرأة على نطاق أوسع.

مر 15 عامًا على اجتماع منظمات المجتمع المدني ومجموعة من البرلمانيين من إسبانيا وأمريكا اللاتينية والسويد لإنشاء المنتدى. وخلال هذه السنوات، أسهمت المنظمة وأعضاؤها في تحقيق مجتمعات أكثر سلمًا وإرساءً للتنمية المستدامة من خلال عملها البرلماني ضد العنف المسلح بهدف تعزيز الأمن البشري.

هذا المنشور ليس مخصصًا فقط للاحتفال بمرور 15 عامًا من أعمال المنتدى، بل يهدف أيضًا إلى تشجيع الزملاء البرلمانيين وإلى التأكيد على التزام المنتدى وأعضائه بالعمل لتحقيق عالم أكثر سلامًا حيث تصبح التنمية المستدامة حقيقة وواقعًا بالنسبة للنساء والرجال والفتيات والفتيان حول العالم.

مؤسسة المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

السيدة إيفا زيتربرغ - نائب برلماني سابق والمؤسس المشارك للمنتدى

تم تأسيس المنتدى رسميًا عام 2002 إلا أنه كان قد بدأ بالعمل فعليًا منذ مايو 1999. استضافت الحكومة السويدية مع دول في أمريكا الوسطى المتضررة من إعصار ميتش في تشرين الأول 1998 مؤتمرًا عالميًا في ستوكهولم لإعادة الإعمار. وقام المجتمع المدني بتنظيم مؤتمر -على هامش هذا اللقاء- حول الدور الذي يمكن أن تقوم به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمع بعد الإعصار. وكان من بين المخاوف التي تمت مناقشتها في هذا المؤتمر التهديد الجدي الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أمريكا الوسطى. شاركت بصفتي نائبًا برلمانيًا وأكدت على ضرورة إجراء إصلاحات تشريعية للحد من آثار الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. تم قبول اقتراحي وانطلقت نشاطات المنتدى في إطار «زمالة المصالحة السويدية». شُكِّلت شبكة من البرلمانيين من جميع الأحزاب السياسية في السويد وإسبانيا، وجرى الافتتاح الرسمي للمنتدى في مدريد في عام 2002.

عقب إنشاء المنتدى قمت بالاشتراك مع موظف من منظمة "زمالة المصالحة السويدية" بزيارة سياسيين رئيسيين في عدة دول في أمريكا الوسطى للتحضير لاجتماع عام في بنما في أيار/مايو 2003. ووعد برلمانيون في المنطقة ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة، واعتمدوا ونفذوا فيما بعد، تشريعات بشأن التنظيم. كما اتُخذَت إجراءات أخرى. وانضم إلى المنتدى في السنوات التالية برلمانيون من دول أخرى في أمريكا اللاتينية ومن قارات أخرى. عندما عُينت سفيرة للسويد في نيكاراغوا كان من الممكن ملاحظة أن المناقشات بشأن الحاجة إلى تحسين مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أصبحت جزءًا من المناقشة العامة بصورة متزايدة.

ومنذ ذلك الحين، أصبح التطور الإيجابي لجدول أعمال السياسات الدولية المتعلقة بالحد من العنف المسلح واضحًا، إذ اعتُمدت معاهدات الأمم المتحدة مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وجدول أعمال عام 2030، وبرنامج عمل الأمم المتحدة. لا يمكن التقليل من أهمية دور المنتدى في هذه العملية المتعلقة بالتشريعات وفي التدقيق في كيفية وضع التشريعات موضع التنفيذ. لجعل العالم أكثر أمانًا للأطفال والنساء والرجال يجب تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من العنف المسلح!

الإنجازات الرئيسية

إن الواقع الذي يشهده عالمنا المعاصر يحتم علينا إعطاء الأولوية للوقاية من العنف المسلح والحد منه. ووفقًا للدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، يجري تداول 875 مليون قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء العالم. في عام 2016، توفي 210 آلاف شخص بسبب العنف المميت الناجم عن الأسلحة النارية.

بيد أن السنوات الأخيرة شهدت بعض التطور الإيجابي في جدول أعمال السياسات الدولية بشأن الحد من العنف المسلح. إن الصلة الهامة بين التنمية المستدامة والأمن البشري وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون ضابط معترف بها في جدول أعمال عام 2030 من عام 2015، والهدف 16-4 من أهداف التنمية المستدامة بشأن أهمية الحد من التدفقات غير المشروعة للأسلحة، وكذلك في معاهدة تجارة الأسلحة التي تنظم عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، التي دخلت في حيز النفاذ عام 2014.

وحتى اليوم، أصبحت 92 دولة من الدول الأطراف ووقعت 130 دولة على المعاهدة. وعلى الصعيد الإقليمي، صدقت عليها أغلبية البلدان في أوروبا وغرب أفريقيا وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي مما جعل التنفيذ والامتثال أولوية. بالنسبة للمناطق المتبقية في أمريكا وأفريقيا فإن التصديق على المعاهدة ما يزال متأخرًا لأن ما يقرب من نصف جميع البلدان قد وقعت عليها ولكن لم تصدق عليها بعد. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا انضم إلى المعاهدة عدد قليل جدًا من الدول.

يعتبر برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة الذي اعتمد في عام 2001 صكًا هامًا للحد من العنف المسلح ومنعه. وفي عام 2018، سيعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل واجتماعه التحضيري، بهدف استعراض التقدّم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة.

تشكّل الأطر الدولية الثلاثة المشار إليها أعلاه نقطة الانطلاق للمنتدى في عمله المتعلق **بصياغة السياسات وبناء القدرات** من أجل دعم البرلمانيين في أدوارهم الرئيسية الثلاثة المتعلقة بالتشريع ومهمة الرقابة والتوعية.

خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، قام المنتدى بما يلي:

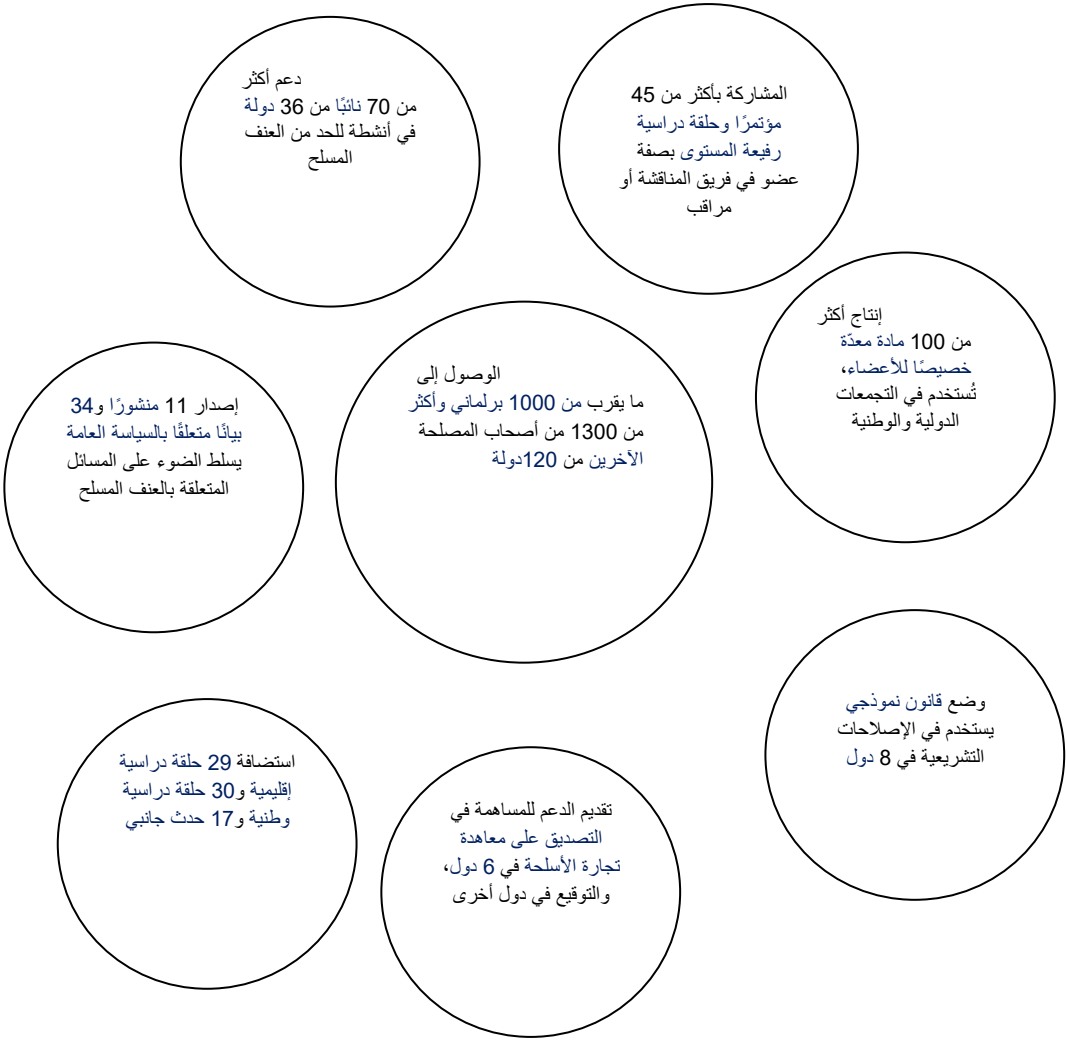

* استنادًا إلى التقارير السنوية للمنتدى والوثائق الداخلية للفترة ما بين 2002- 2017.

الفصل الأول - أهمية العمل البرلماني

سعادة الدكتور رافاييل شيجيني - نائب برلماني وعضو مجلس إدارة المنتدى

يشكل التشريع ومساءلة الحكومة وإذكاء الوعي الأدوار الرئيسية الثلاثة للبرلمان. وتتشابك ممارسة هذه الأدوار فيما بينها، وبالتالي فإن إنجاز المسؤوليات البرلمانية لا يمكن تقييمه بشكل إيجابي في حال عدم وجود صلة قوية بين هذه الأدوار في العمل البرلماني. وفي جنوب الكرة الأرضية -بوصفنا برلمانيين- نواجه تحديات مختلفة عندما يتعلق الأمر بتطبيق هذه الأدوار الرئيسية الثلاثة، حيث يستمد الدور الأكبر من الموارد المحدودة للاضطلاع بواجباتنا البرلمانية على النحو الصحيح.

بيد أنه قد يبدو من الأسهل التغلب على التحديات التي تواجه الدور التشريعي، رغم الجهود التي تبذلها الحكومات في جنوب الكرة الأرضية لتمكين الهياكل الأساسية ورأس المال البشري اللازمين لعمل البرلمانات بكفاءة، فإن العمليات التشريعية تواجه تحديات. ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحًا في عملية إدماج الصكوك الدولية في القانون الوطني، نظرًا لاختلاف عمليات السياسات والاتصالات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. في هذا المسعى، أثبت المنتدى دوره الأساسي في سد الفجوات القائمة، وتزويد البرلمانيين بالأدوات السياساتية اللازمة والدعم المواضيعي للنهوض بتنفيذ الصكوك الدولية على الصعيد المحلي.

في تنزانيا، قمنا بدعم المبادرات الحكومية الرامية إلى مصادرة الأسلحة النارية وتدميرها، وذلك للتأكد من أنها لا تقع في الأيدي الخطأ. ولإذكاء الوعي دور أساسي في هذه المهمة، إذ يتعين تبادل المعلومات الكافية مع السكان وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن أهمية وجود رقابة قوية على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبشأن منع العنف المسلح والحد منه، وتشجيع دعم مبادرات تسليم الأسلحة. ويواجه البلد تحديات خطيرة تتعلق بالحدود والاتجار غير المشروع الذي يحدث هناك. ولذلك، عمل برلمان تنزانيا على وضع قانون مراقبة الأسلحة النارية، الذي أُقر في عام 2015، وهو الآن في مرحلة تنفيذه.

بصفتي نائبًا برلمانيًا، فقد كنت محظوظًا بالمشاركة في المنتدى بصفتي عضوًا عاديًا وعضوًا في المجلس دعمًا لأنشطة المنتدى في منطقة شرق أفريقيا. كما تشرفت بالعمل بصفتي أمينًا

عامًا ولاحقًا رئيسًا لمنتدى (أماني)، الذي شكّله برلمانيون إقليميون في عام 1998، لإنشاء هيكلية تتيح العمل المنسق من أجل تحقيق السلام المستدام. أيدنا في منتدى (أماني) الجهود المنسقة في المنطقة لزيادة الوعي بمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وبتنفيذ الصكوك الدولية. وقد أظهرت لي تجاربي في كلتا المنظمتين أهمية العمل البرلماني والمشاركة في تحقيق السلام المستدام، حيث لا يمكن تحقيق التغييرات إلا بالحوار والإدماج والتعاون الوثيق بين أصحاب المصلحة المعنيين.

سعادة ماريا أندرسون ويلنر - نائب برلماني ونائب رئيس المنتدى

سعادة كارين إنستروم - نائب برلماني وعضو مجلس الإدارة السابق والمؤسس المشارك للمنتدى

ينبغي أن يكون العمل عبر الأحزاب أحد أحجار الزاوية في الديمقراطية، ولكن بالنظر إلى واقع السياسة اليومية، فإن هذه المهمة تُثبت أحيانًا صعوبة في الوفاء بها. وفي السويد، يسمح الطابع الديمقراطي لبرلماننا بالعمل عبر الأحزاب في مواضيع مختلفة، حيث يحظى الحد من العنف المسلح بالقبول على نطاق واسع باعتباره أساسيًا للتنمية المستدامة. وهناك تفاهم بين الأحزاب على ضرورة منع العنف المتعلق باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منه، بيد أن التوقيت والأساليب ظلت موضع نقاش على مر السنوات.

تجد السويد نفسها في طليعة التعاون الإنمائي من خلال سياسة خارجية تبرز أهمية السلم والأمن الدوليين ومنع العنف المسلح والحد منه. ومن ثم، أصبحت السويد رائدة في دعم الجهود الدولية مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة والصكوك المماثلة التي تشكل مبادرات الحد من العنف المسلح جزءًا منها.

بيد أن أوجه التقدم هذه جاءت نتيجة لعملية معقدة من المناقشات وإدراج الآراء في البرلمان وكذلك في المجتمع خلال السنوات الخمسين الماضية. فلنشاطركم قصتين ناجحتين عن العمل البرلماني المشترك بين الأحزاب.

ويتمثل أولها في إنشاء لجنة التحقيق المعنية بضوابط تصدير المعدات العسكرية في عام 2012، وهي لجنة بين الأحزاب مكلّفة بمراجعة واقتراح تغييرات في الرقابة الحالية على صادرات الأسلحة في السويد. وبعد عدة سنوات من العمل والمفاوضات بين مختلف الأحزاب السياسية، قدمت الحكومة مشروع قانون إلى السلطة التشريعية يتضمن تغييرات لتعزيز ضوابط تصدير الأسلحة، حيث يقترح إدراج معيار للديمقراطية في عملية الموافقة على ترخيص تصدير الأسلحة. الثانية، الذي نعتبرها مثالًا ناجحًا للغاية في العمل على منع العنف المسلح والحد منه، هو إنشاء المنتدى. كان المنتدى منذ نشأته منظمة ذات طابع متقاطع، يتضمن، وقت تأسيسه، وجهات النظر من طائفة واسعة من التعبيرات السياسية على الصعيد العالمي. لقد ساهم المنتدى في خلق تشريعات نموذجية ذات الصلة، ورافق مبادرات برلمانية لمنع الأسلحة الصغيرة والخفيفة والحد منها.

وفي المنتدى، عمل البرلمانيون من جميع أنحاء العالم، بمختلف انتماءاتهم الحزبية ومن خلفيات مختلفة، دون توقف من أجل منع العنف المسلح والحد منه، والعمل من أجل إحداث تغييرات في التشريعات الوطنية، والتعاون على الصعيد الإقليمي، والإشراف على تنفيذ ومبادرات تحديد الأسلحة. وبوصفنا نوابًا في البرلمان السويدي وفي المنتدى، نؤكد أن العمل المشترك بين الأحزاب ممكن وضروري. وبغض النظر عن انتمائنا الحزبي السياسي، علينا أن نعطي الأولوية للحوار والدبلوماسية وحل الصراعات للتغلب على التحديات العالمية اليوم.

السيدة ماريا بيبيا ديفوتو - مديرة رابطة السياسة العامة وعضو مجلس إدارة المنتدى

في عام 2013، منح مكتب الأمم المتحدة لنزع السلاح إلى جانب مجلس المستقبل العالمي والاتحاد البرلماني الدولي، البرنامج الوطني للأرجنتين لتسليم الأسلحة النارية طوعًا جائزة سياسات المستقبل، لدائرة تنفيذ السياسات العامة الحسنة والمساهمة في تحقيق السلام والتنمية المستدامة والأمن البشري.

لقد بدأت الأعمال التحضيرية للبرنامج الوطني في عام 2006، وروجت لها الشبكة الأرجنتينية لنزع السلاح. وكان نجاح السنوات التالية ممكنًا بفضل التعاون الوثيق بين الحكومة والمجتمع المدني في التصميم والتنفيذ والمتابعة. والدور الذي لعبه البرلمان في تعزيز النقاش للبرنامج، وتمرير القانون الذي أنشأه. كان هذا بالغ الأهمية، من أجل توفير التعددية الديمقراطية والمساهمة في تحقيق برنامج نزع السلاح.

جعلت بعض الأحداث المأساوية، ولا سيما قتل طالب شاب في شارع مزدحم في بوينس آيرس في عام 2006، ارتكبها صاحب سلاح قانوني مصاب باضطرابات عقلية، المجتمع المدني ووسائط الإعلام في حالة تأهب. في المجتمعات الديمقراطية، عندما يكون هناك قلق واسع بين الناس ووسائل الإعلام فإنه يلفت الانتباه إليه، ويتردد صداه على جميع مستويات الطبقة السياسية والحكومة والبرلمان. وفي ذلك الوقت، تلقى الرئيس شخصيًا مطالب المجتمع المدني، بما في ذلك الحث على تنفيذ برنامج لنزع السلاح. وأدى ذلك إلى تنفيذ البرنامج في عام 2007، والذي سمح بتدمير حوالي 000 300 سلاح ناري منذ ذلك التاريخ.

ويتطلب ارتفاع مستوى العنف المسلح في أمريكا اللاتينية بذل جهود مشتركة، كما في الحالة المعروضة سابقًا، بين الحكومات والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي، فضلًا عن سياسات شاملة لمواجهة تأثير العنف المسلح على المجتمع.

الفصل 2 - التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل بناء السلام

سعادة خوسيه فيغيروا أغيلار - نائب برلماني وعضو مجلس إدارة المنتدى

يشهد العالم اليوم حالات بالغة التعقيد من حيث العنف المسلح الذي يشكل تهديدات للسلام العالمي. إن وجود الجماعات الإرهابية التي تضعف الحكم في مناطق مختلفة على الكوكب وتمارس الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وحيازة أسلحة في أيدي المدنيين دون تنظيم أو رقابة هي تحديات تواجه الشعوب والحكومات والمجتمع الدولي.

لقد انتقلت نيكاراغوا من سيناريو الحرب إلى سيناريو السلام والمصالحة. وقد أدت الإرادة السياسية لمنع ومواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام، والتنسيق الفعال بين المؤسسات بين مختلف فروع الدولة إلى تعزيز نظام الوقاية وأمن المواطنين، الذي يسره إصلاح القوانين أو إقرارها. ويتيح هذا اليوم لنيكاراغوا أن تكون واحدة من أكثر البلدان أمانًا في المنطقة، مع مستويات أعلى من الحكم والنمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي مقارنة بالدول الأخرى في أمريكا الوسطى واللاتينية.

وتظهر مؤشرات سلامة المواطنين نسبيًا نسبة جرائم القتل والجرائم في بلدان أمريكا الوسطى بين 1 كانون الثاني و31 أيار 2017. ووفقًا للجنة رؤساء الشرطة في أمريكا الوسطى، وقعت 1840 جريمة قتل في غواتيمالا و1720 في هندوراس و1405 في السلفادور و224 في كوستاريكا و198 في نيكاراغوا، مما يؤكد من جديد أن نيكاراغوا قطعت شوطًا بعيدًا في الحد من العنف المسلح.

وبصفتي نائبًا برلمانيًا، وبالاشتراك مع زملائي، شجعنا على اعتماد القانون 510 المعنون «القانون الخاص لمراقبة وتنظيم الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة»، الذي أسهم في الحد من حيازة الأسلحة في أيدي المدنيين، وبالتالي الحد من الجرائم والعنف المسلح.

وبالمثل، حثثنا على الموافقة على القانون رقم 903 بشأن «تنظيم الخدمات الأمنية الخاصة» التي يؤديها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون في أي من أشكالها، سواء لأغراض تجارية أو للمصلحة الخاصة. وينظم القانون ظروف مرافقها ومراقبة أفرادها وتسليحهم ومعداتهم وأدائهم، مما أسهم في مراقبة الأسلحة التي يستخدمها قطاع العمل هذا. كذلك عملنا على القانون رقم 735 المتعلق بمنع الجريمة المنظمة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها وإدارة الممتلكات المصادرة والمتروكة، الذي يعاقب بشدة الجماعات الإجرامية المرتبطة بالجريمة المنظمة.

كما أيدنا إصلاحات القانون 641 «القانون الجنائي لجمهورية نيكاراغوا»، والقانون 406 «قانون الإجراءات الجنائية»، والقانون 779 «القانون الشامل لمكافحة العنف ضد المرأة». وتجدر الإشارة إلى أن الشرطة الوطنية شجعت نموذجًا للأمن الوقائي الاستباقي والمجتمعي، مما أتاح العمل بكفاءة وفعالية في مجال منع الجريمة، ولا سيما في مجال مراقبة الأسلحة والحد من العنف المسلح. وتشكل هذه الخطة جزءًا من سياسة أمن المواطنين مع صورة مجتمعية تروج لها الحكومة.

لقد برزت نيكاراغوا كبلد ينعكس فيه النهج الجنساني؛ وهو ترجيح دور المرأة والشباب في كل سياسة من السياسات العامة للحكومة. وتترأس النساء المناصب التالية: نائب رئيس الجمهورية ورئاسة القضاء ومكتب المدعي العام ومديرية الشرطة ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية من بين جهات أخرى.

بالإضافة إلى الصعوبات التي نواجهها، ما تزال نيكاراغوا معرضة لجميع الآثار الجانبية للصراعات الإقليمية والعالمية، ولكن المؤشرات تبيّن إحراز تقدم كبير في مكافحة العنف المسلح والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

ويعدّ التعاون متعدد الأوجه بين مختلف الجهات الفاعلة والحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، ضروريًا من أجل مواجهة المخاطر والتقدم على طريق السلام والأمن والاستقرار لبناء مجتمعات سلمية وشاملة.

سعادة الدكتورة سحر القواسمي ـــ عضو مجلس النواب وعضو مجلس إدارة المنتدى

فلسطين دولة خاضعة الاحتلال بسلطة فلسطينية انتقالية، حيث تقوم قوات الأمن الفلسطينية بحماية الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين في المنطقتين ألف وباء في الضفة الغربية، وفقًا لاتفاق أوسلو الثاني. وبالتالي، فإن قوات الأمن مسؤولة عن رفاه الناس ومنع أي نوع من الجرائم والعمل على التصدي لها.

تنص اتفاقات وبروتوكولات أوسلو على أنه لا يجوز لأي منظمة أو جماعة أو فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة تصنيع أو بيع أو اقتناء أو حيازة أو استيراد أو إدخال أي أسلحة نارية أو ذخائر أو أسلحة أو متفجرات أو بارود أو أي معدات ذات صلة إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة.

وبحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2016 بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن أعمال الجيش الإسرائيلي أو المستوطنين الإسرائيليين ما تزال تتسبب بالعديد من ضحايا العنف بالأسلحة النارية، الذي يزيد من تفاقمه الوضع الأمني في الضفة الغربية. ويترتب على ذلك عواقب بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، حيث يزداد انعدام الأمن بالنسبة للنساء، سواء كضحايا للاحتلال أو لقضايا العنف المسلح القائمة بالفعل بين السكان الفلسطينيين.

بوصفي نائبًا برلمانيًا، فإني أعمل على نطاق واسع لتهيئة مناخ بنّاء لتعزيز الامتثال للقانون الدولي وبروتوكولات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. من الأمثلة على ذلك: دوري كرئيسة لمجلس إدارة مركز المرأة للمساعدة القانونية والمشورة، وهو منظمة مجتمع مدني فلسطينية، حيث نعمل على معالجة أسباب وعواقب العنف القائم على نوع الجنس داخل المجتمع الفلسطيني، فضلًا عن الآثار الجنسانية المترتبة على زيادة التسليح المرتبط بالاحتلال الإسرائيلي. وبالمثل، بصفتي نائب رئيس منتدى البرلمانيين العرب حول السكان والتنمية، وبصفتي عضوًا في اللجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني الدولي الأخير الذي عقد في ستوكهولم عام 2014، شاركت في المجموعة التي ساهمت في أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي، حيث عملتُ على تعزيز وتقييم تنفيذها في المنطقة العربية.

من الأمثلة الأخرى على مبادرة مماثلة، ولكن على مستوى أعلى، الهيئة التي أنشئت بعد اتفاقات أوسلو، وهي اللجنة النسائية الدولية من أجل سلام عادل ومستدام، التي تتألف من قيادات نسائية نشطة: 20 من فلسطين و20 من إسرائيل و20 ناشطة دولية. استندت هذه المجموعة إلى

الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وحل الدولتين على أساس مختلف قرارات الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن هذه الهيئة قد حُلّت بسبب الخلافات السياسية بين الأعضاء. مع ذلك، ما زلنا نعتقد أن السلام قابل للتحقيق، ولذلك يمكننا، بالعمل معًا كما نفعل في المنتدى، أن نحقق هدف العيش بمعزل عن العنف المسلح لتعزيز التنمية المستدامة.

السيد بافور أموا - رئيس المجلس الاستشاري الدولي لشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة

عندما يتعلق الأمر بالعنف المسلح عانت أفريقيا معاناة كبيرة. حيث تطلبت السيطرة على العنف المسلح في غرب أفريقيا الناجم عن الحربين الأهلية في سيراليون وليبريا الجهود المتضافرة للمجتمع المدني والبرلمانيين والعديد من الحكومات داخل المنطقة وخارجها. وقد أتاح تحقيق السلام المستدام للتنمية بالانطلاق.

كما حدثت حالات عنف مسلح مماثلة في بلدان أخرى في القارة، ولم تزل بعض الحالات قائمة حتى يومنا هذا. وبوجه عام، اتّخذ الأمر مزيجًا من تحريض المجتمع المدني وحشد التأييد والتعبئة الجماهيرية، فضلاً عن الدعم البرلماني لدفع الحكومات إلى العمل بشكل حاسم.

تنجح محادثات السلام عادة عندما تدعمها جهود بناء السلام وحملات ضد انتشار الأسلحة الصغيرة وإشراك المجتمع المدني والبرلمانيين للحكومات والأطراف المتحاربة في الحوار. ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، أسفر التعاون بين شبكة عمل غرب أفريقيا المعنية بالأسلحة الصغيرة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة. وقد نجحت هذه الاتفاقية في تنظيم استيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتتبع واردات الأسلحة إلى المنطقة من قبل الدول الأعضاء إجراءات صارمة بوجوب احترام مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل. قصة غرب أفريقيا ليست استثناء - فإن بقية القارة الأفريقية تزخر بأمثلة مشابهة. وفي كل هذه الحالات، أسفرت الجهود التعاونية بين المجتمع المدني والبرلمانيين والحكومات عن حلول ودية معقولة ومستدامة.

غير أن جميع مبادرات الحد من العنف المسلح هذه ما كانت لتتحقق بدون تعاون ومساعدة من المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. وتشمل الصكوك البارزة للسيطرة على الأسلحة الناجمة عن هذا التعاون برنامج عمل الأمم المتحدة (2001) وبروتوكول الأسلحة النارية (2001) والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها (2005) ومعاهدة تجارة الأسلحة (2014) وجدول أعمال عام 2030 (2015). وتوضح الأمثلة المذكورة آنفًا أن التعاون أساسي في بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

الفصل 3 - أطر وأدوات السياسة العامة لمنع العنف المسلح والحد منه

سعادة إيفا والدر - سفيرة نزع السلاح
سعادة بول بيجبير - السفير السابق لمعاهدة تجارة الأسلحة

مع تزايد وعي المجتمع الدولي بالأثر الخطير لعمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير منظم وغير قانوني وغير مسؤول، وُضعت أطر جديدة للسياسات للتصدي لهذا التحدي. وتم وضع هذه الأطر على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. تكمّل هذه العمليات بعضها البعض، لأن عمليات النقل غير المرغوب فيها كثيرًا ما تكون عابرة للحدود ومن ثم يستحيل التصدي لها بفعالية على أساس وطني بحت.

تؤمن السويد إيمانًا قويًا بضرورة التعاون الدولي في هذا المجال، ودعمت باستمرار المبادرات الرامية إلى وضع وتطبيق صكوك فعالة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونرى سلسلة متصلة تتطور، تتراوح بين برنامج عمل مكتب الأمم المتحدة الذي يركز على تدابير مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني، مرورًا بالمبادرات الإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الاتفاق العالمي الذي تم التوصل إليه قبل أربع سنوات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة الذي يشمل أيضًا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الإنجاز الدولي الأخير في هذا المجال وهو أهداف التنمية المستدامة هو موضع ترحيب خاص لأنه يربط مفهوم الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بطريقة شاملة. وبما أن أيًا من هذه الصكوك لا يحظر عمليات نقل الأسلحة على نحو مسؤول دعمًا لحق الدفاع عن النفس المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة، فإن السويد ترى أنه لا يوجد تناقض بين الدعم النشط لهذه الجهود الدولية وإنتاج وتصدير المعدات الدفاعية، ما دامت هذه المعدات المضطلع بها في إطار وطني مسؤول لمراقبة الصادرات.

ومن الجهود الدولية الناجحة جدًا في هذا المجال معاهدة تجارة الأسلحة. إن السرعة التي يمكن بها وضع المعاهدة في صيغتها النهائية، والطابع ذي الصلة للالتزامات المتفق عليها والجهود المبذولة حاليًا في جميع أنحاء العالم لتنفيذ هذه المعاهدة بفعالية، يمكن أن تعزى جميعها إلى شراكة دينامية بين مجموعة جغرافية واسعة من البلدان والمجتمعات المدنية في كل منها. وتجدر الإشارة هنا بصفة خاصة إلى الدور الهام الذي اضطلع به البرلمانيون والذي سيواصلون القيام به.

كان ممثلو البرلمانات الوطنية المختلفة واتحاداتها الدولية العاملة يعملون بنشاط خلال مرحلة التفاوض على المعاهدة وساعدوا على ضمان الطبيعة الموضوعية للمنتج النهائي. ودورهم لا يقل أهمية الآن بعد أن دخلت معاهدة تجارة الأسلحة حيز التنفيذ: في تشجيع أكبر عدد ممكن من الحكومات على الانضمام إلى المعاهدة، والحث على التنفيذ الوطني الفعال للمعاهدة وتيسيره، وأخيرًا في ضمان إتاحة الموارد اللازمة لضمان فعالية وتشغيل نظم المراقبة الوطنية أيضًا على الأجل الطويل. ونحيي العمل الذي أنجزه المنتدى لدعم المشاركة النشطة للبرلمانيين في عملية تجارة الأسلحة، ونحث المنتدى على مواصلة العمل بنشاط غير منقوص.

يشكل العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدًا لسلم الدول واستقرارها. في الكاميرون، أدت الحروب وعدم الاستقرار في البلدان المجاورة والحرب غير المتكافئة ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية إلى تيسير تداول هذه الأسلحة، مما أدى إلى أزمة أمنية يتعين إيجاد حلول مناسبة لها.

في الواقع، من خلال أنشطتنا كبرلمانيين، نحن نعمل من أجل التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدل والمؤسسات الفعالة، واعتماد القوانين التي تنظم تداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وهكذا، من خلال الدعوة وكسب تأييد صناع القرار، ساهمنا في التصديق على اتفاقية كينشاسا واعتماد قانون الأسلحة والذخائر في الكاميرون في تشرين الثاني عام 2016. ولا يتيح هذا القانون بتنفيذ اتفاقية كينشاسا فحسب بل يتيح أيضًا بإنشاء إطار إداري وقانوني وقمعي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى نفس المنوال، عملنا بتضافر من أجل إنشاء لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجري وضع الصيغة النهائية لمشروع مرسومها. وبالإضافة إلى ذلك، نظمنا أيضًا -بالشراكة مع بعض منظمات المجتمع المدني- حلقات عمل لتوعية السكان وأعضاء الحكومة ونواب البرلمان بشأن التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. والغرض من هذه التبادلات هو زيادة المعرفة حول معاهدة بين أصحاب المصلحة وتوعيتهم بضرورة الإسراع في عملية التصديق على المعاهدة المذكورة.

وبالإضافة إلى دورنا في إطار التوعية كنواب برلمانيين، من خلال المنظمة غير الحكومية مدرسة ياوندي للمواطنة والسياسة، بتنظيم ودعم مختلف حلقات العمل والدورات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز ثقافة السلام والأمن.

ما يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للقضاء على هذه الآفة ونتعهد بتكثيف الدعوة، في الوقت الذي نواصل بنشاط من أجل اعتماد خطة عمل وطنية لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325. ستشمل الخطة تحديدًا المرأة في منع النزاعات المسلحة وتعزيز مشاركة الشباب في الوقاية والحد من العنف المسلح لتحقيق التنمية المستدامة وتوطيد السلام.

كانت صربيا واحدة من أوائل الدول التي صادقت على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذ أحكام المعاهدة في القوانين الوطنية (قانون على الصادرات والواردات من الأسلحة والمعدات العسكرية) في وقت مبكر من أكتوبر 2014. على الرغم من أن القانون ينص على مستوى عالٍ من الرقابة على الصادرات، من الناحية العملية هناك حالات وصلت فيها الأسلحة والذخائر المنتجة في صربيا في نهاية المطاف في بلدان على قائمة عقوبات الأمم المتحدة.

في المناقشات البرلمانية على الحاجة إلى تعزيز الرقابة، كثيرًا ما تستخدم حجة في إشارة إلى نقص الأموال، مؤكدًا أيضًا أن تصدير الأسلحة نشاط اقتصادي هام وأن زيادة الصادرات هي واحدة من الأولويات الرئيسية للحكومة. ومما يؤسف له أن البرلمان الصربي يفتقر أيضًا إلى الأموال، فضلًا عن الإطار القانوني لتحسين الرقابة. وفي المستقبل -بصفتي برلمانيًا- سأستثمر جهودًا لتحسين هذا الوضع. وأبذل قصارى جهدي لزيادة الوعي بشأن معاهدة تجارة الأسلحة والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال عام 2030 مع أكبر عدد ممكن من زملائي، من أجل التمكين من الإسهام بشكل أفضل في تحقيق السلام في المنطقة وعلى الصعيد العالمي.

ينص القانون الأسلحة والذخيرة الصادر في شباط 2015، على تنظيم حيازة وحمل الأسلحة النارية، لمراقبة أكثر صرامة لإصدار تراخيص للأسلحة النارية وحيازتها وعقوبات أشد لحيازة الأسلحة النارية غير القانونية. في صربيا، مثلما هو الحال في المنطقة بأسرها، تنتشر الأسلحة النارية غير القانونية على نطاق واسع بسبب حروب التسعينات. ووفقًا لمصدر على شبكة الإنترنت GunPolicy.org، هناك ما بين 200.000 إلى 1.000.000 قطعة من الأسلحة غير المشروعة في حوزة المواطنين الصرب.

اليوم تستخدم هذه الأسلحة في جرائم مختلفة، كما أن الحوادث الناجمة عن الاستخدام غير الكفء للأسلحة منتشر أيضًا. دعوتُ في البرلمان لعملية شاملة لإضفاء الشرعية وعودة الأسلحة غير المشروعة إلى الشرطة، مع وجود حدود زمنية واضحة، وأن تصبح العقوبات لحيازة أسلحة غير مشروعة أكثر شدة عند الانتهاء من هذه العملية. للأسف، لم يُقبل هذا الاقتراح، وكان لأنشطة جمع الأسلحة نتائج سيئة بالرغم من تكرارها عدة مرات.

وأتكلم عن هذه المسألة مع زملائي البرلمانيين من المنطقة، ونتبادل الخبرات ونستخدم أمثلة للممارسات الجيدة من بلداننا. ومع ذلك، هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل خفض كبير في عدد الأسلحة غير المشروعة التي بحوزة المواطنين في منطقتنا. في هذه العملية، يؤدي

المنتدى دور منبر لتبادل الخبرات في مجال أدوات السياسة وهو أمر حاسم من أجل تعزيز تنمية أكثر سلامًا واستقرارًا في صربيا والمنطقة.

الفصل الرابع ـــ التطلع إلى الأمام

السيدة كارين اولوفسون - الأمين العام للمنتدى

تؤكد حالة العالم على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لمنع العنف المسلح والحد منه، حيث ما يزال مسعى المنتدى -للأسف- بالغ الأهمية. ويتميز العالم في عام 2017 بالعنف والنزاع المسلح وانتشار الإرهاب العالمي والجريمة المنظمة. فالصراعات المسلحة والعنف، بصرف النظر عن حجمها، تدوم بسبب توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد حدثت بعض أوجه التقدم في صكوك التحكم الأسلحة في السنوات الخمس عشرة الماضية، مثل دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ والاعتراف بالصلة بين التنمية المستدامة والتدفق غير المشروع للأسلحة في جدول أعمال عام 2030، بموجب الهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، ما يزال العالم يواجه تحديات من حيث منع العنف المسلح والحد منه. ووفقًا للدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، يفقد 000 210 شخص حياتهم سنويًا بسبب العنف بالأسلحة النارية، مما يتسبب في تكاليف بشرية واقتصادية واجتماعية في حالات وجود نزاع أو عدمه على حد سواء.

بما أن تشكيل السياسات وبناء القدرات يشكلان أساس عملنا، فيما يتعلق بالأدوار البرلمانية التشريعية والرقابية والتوعوية، فقد واجه المنتدى تحديات مختلفة. فالتطور السياسي وتسليم الانتخابات يشكلان تحديين متأصلين يتطلبان المرونة بالاقتران مع أسلوب عمل مؤسسي متين. وتمثل الاستدامة المالية تحديًا آخر، لأن التغييرات في السياسات هي عمليات طويلة الأجل، وبالتالي فإن التمويل الكافي شرط مسبق وحاسم لتحقيق أثر دائم.

تعتبر الإرادة السياسية والاستثمارات المالية في جهود بناء السلام، كما في المنتدى، تدخلات حيوية وفعالة للوصول إلى عالم أكثر سلامًا. وكما جاء في مؤشر السلام العالمي 2017، فإن كل دولار أمريكي يستثمر في بناء السلام يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قدره 16 دولار في تكلفة الصراع المسلح، وهذا يعني أن الموارد يمكن توجيهها بصورة بناءة لبناء المجتمعات المتقدمة المستدامة.

إذ يتطلع المنتدى إلى المستقبل، فإنه سيوحد النتائج المحققة وينقحها من خلال عمل أكثر تركيزًا في مجال بناء السياسات مقترنًا بإذكاء الوعي. إن جدول أعمال 2030 وبرنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة من الأطر الدولية الحيوية لجهودنا. وستظل المساواة بين الجنسين تحظى بأولوية، مع التأكيد على الحاجة إلى إدماج المرأة وتمثيلها ومشاركتها من حيث المضمون الموضوعي والهيكل على حد سواء. وكما أبرز في بيان السياسة العامة الصادر مؤخرًا عن المنتدى، من المهم الاعتراف بدور الشباب كضحايا للعنف المسلح وعناصر له، ولكن في المقام الأول بوصفهم عناصر للتغيير في تحقيق السلام والأمن.

بالنظر إلى الوضع العالمي، يتحمل المنتدى مسؤولية مواصلة العمل على المساهمة للوصول إلى عالم أكثر سلامًا مع التنمية المستدامة للنساء والرجال والفتيات والفتيان. وبفضل مشاركة أعضائنا والتعاون القوي مع أصحاب المصلحة الآخرين، تمكن المنتدى وسيتمكن من الوفاء بذلك الالتزام.

شكر وتقدير

يود المنتدى أن يعرب عن امتنانه للجهات المانحة التالية على ثقتها في أعمال المنتدى المتعلقة بمنع العنف المسلح والحد منه خلال هذه السنوات الخمس عشرة، ودعمها لها.

الجهات المانحة الحالية:

الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA)

مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة

أكاديمية فولك برنادوت (FBA)

الجهات المانحة السابقة:

إدارة التنمية الدولية - المملكة المتحدة

وزارة الخارجية الألمانية

الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية - الائتلاف المعني بالذخائر العنقودية

وزارة الخارجية - السويد (UD)

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون - إسبانيا (MAEC)

مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة

أخيرًا، يود المنتدى أن يعرب عن تقديره للبرلمانات الوطنية والدولية العديدة والسلطات الوطنية والمنظمات الدولية ومؤسسات البحث التي دعمت المنتدى واستضافت أنشطته وقدمت مساهمات عينية لإنجاز عمله. كما يعرب المنتدى عن امتنانه للبحوث والمعارف القيمة التي قدمها الخبراء ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم.

قائمة المراجع

Alpers, P., Marcus, W. & Natalia, M. (2017). Serbia - Gun Facts, Figures and the Law. Sydney School of Public Health, The University of Sydney. GunPolicy.org, 12 January. Retrieved October 02, 2017 (online): https://www.gunpolicy.org/firearms/region/serbia

Institute for Economics and Peace. (2017, June). Global Peace Index. :Retrieved October 02, 2017 (online) http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/06/GPI17-Report.pdf

UN General Assembly (2016, August 23). Report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arabs of the Occupied Territories (Rep. No. A/71/352). Retrieved October 02, 2017, from the UN General Assembly website: http://www.ohchr.org/Documents/Countries/PS/SG_Report_on_Israeli_A.pdf.71.355

Velásquez, U. (2017, June 14). Nicaragua tiene menos muertes por accidentes y homicidio. El Nuevo Diario. Retrieved October 02, 2017 (online): http://www.elnuevodiario.com.ni/nacionales/430856-nicaragua-/tiene-menos-muertes-accidentes-homicidio

Widmer, M. & Pavesi, I. (2016). Firearms and Violent Deaths. Small Arms Survey Research Notes, Number 60, p. 1. Retrieved October 02, 2017 (online): http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/H-Research_Notes/SAS-Research-Note-60.pdf

McEvoy, C. & Hideg, G. (2017) Global Violent Deaths 2017, Time to Decide, Small Arms Survey, retrieved February 07, 2018 :(online)

http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/U-Reports/SAS-Report-GVD2017.pdf

ساهم في عملنا المتعلق بمنع العنف الناجم عن

للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

Swish: 123 515 16 42

* الشفافية هي مبدأ توجيهي رئيسي للمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. تخضع الإيرادات والنفقات المالية لمراجعة الحسابات الخارجية سنويًا من جانب مراجع حسابات مستقل.
وتُنشر التقارير ذات الصلة على موقعنا.

هاماربي فابريكسفاغ 23، 120 30 ستوكهولم
هاتف: +46 (0)8 653 2543
البريد الإلكتروني: secretariat@parlforum.org
الموقع: http://parliamentaryforum.org
الفيسبوك: PFSALW@
تويتر: @ ParlForumSalw

PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS